

وإن كان وصفاً عاماً ويكون إيراداً في هذا
البحث مثل إيراد كل رجل عارف وكل إنسان ذو
فقه كذا التأكيدها ما هو باب السكأن ويكون
مقصوداً منه وصف صناعي حتى به للإيضاح
والنضرة لا للتأكيد مثل أمس الدابة على موضع
في كلام النجاة وتقرير ذلك أن لفظه من
حاصل لمعنى الجنسية أعني الأهمية ومعنى
الهدى أعني التثبيت وكذا لفظه حامل
لمعنى الجنسية والوجهة والعرض المسوق له
الكلام في الأول الذي عن اتخاذ الاثنين في الاله
لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اتبأت الواحد
من الاله لا اتبأت جنسه هو وصف المعبود
بائتداف واليه الواحد أيضاً لهذا العرض وتبين
وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث
قال الاسم الحامل لمعنى الأخراد والتثنية وإن
على شبيهيها الجنسية والعدد والمخصوص
فإذا أريد بالدلالة على أن المعنى بهما والشيء
يساق له الحديث هو العدد شفع بما يورده
هذا الكلام وقوله بوكده أي يقره ويحققه
ولم يفصده أنه تأكيد صناعي لأنه إنما يكون
بتكرير لفظ المتبوع أو بالفاظ مخوطة فأوقع
في شرح الفتح مؤان مذهب صاحب الكشاف
أنه اللفظ اثنين ونحوه واحدة من التأكيد

الصناعي

في فاعل قوله على العلامات السراوية
قال في شرح الفتح أعلن مؤنث صاحب
الكشاف أن اللفظ واحد تأكيده لا يعلو وال
كواحدة في نفي وأدلة عن حمل اللفظ
على ظاهر

الصناعي ليس بشيء أو لاله الاله لكلامه عليه
بل لم يرد في المصطلح قوله لانه ليس بشيء
لوصف الموكب كواصف العارفين فالله في الكلام
في التثنية واحد ووصف صناعي حتى به للبيان
والنضرة كما في قوله وما بين قوله في الله صهي
ولا طائر يطير بجناحه من جنس طائر فلهذا
صفة لاداة وبطرس جلا في صفة لظن ليدل
على أن القصد إلى الضم دون التلوية وأسبق
في باب الوصف والابتداء يشهد على أن اللفظ
جاء للبيان وتبيناً كما في من حيث أن اللفظ
اثنين واليه واحد لبيان أن القصد إلى العدد
دون الجنس وفي رواية في الأرض وطائر يطير
بجناحه لبيان أن القصد إلى الجنس دون
العدد وتقرير هذا البحث عما ذكره من هذا اللفظ
عليه المصنف وبه تبين أن لا خلاف بين صاحب
الكشاف وصاحب الفتح والمصنف في شرح
القوم واستدل العلامة في شرح الفتح على
عطف بيان لا وصف بانه معاً قوله الحق
تابع يدل على معنى في متبوعه أيضاً في قوله
على معنى في متبوعه كما ما نقل عن ابن الحاجب
ولم يذكر التثنية وما حوّل الدلالة على التثنية
والوجهة والتثنية في متبوعه لبيان أن اللفظ
بل ذكر الدلالة على أن القصد في متبوعه

والله اعلم
بأسرار
الدين

لما قصدنا أن لا خلاف بين الكشاف والفح والكشاف
وكان كلام العلامة في الفتح على ما ذكرنا من جوار بيان
وأما قوله

تخرج عن ذلك وتعالق
أنه تعالى